بالغزو العسكري، ووفق قرارات الامم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية»[٤١].

لقد حسم هذا القرار، بصورة واضحة، مبدأ الاعتراف بدولة اسرائيل، وكل ما يتعلق بحدودها الآمنة، وغيرها من الامور. وكان الامر الجدير بالانتباه أن القرار لم يتضمن «حق العودة» في نطاق الحديث عن حق تقرير المصير، وكانت الاشارة الوحيدة المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين في قرار مستقل ينصّ على «حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الامم المتحدة الخاصة بهذا الشأن»[٤٢].

على قاعدة هذا التحول الكبير، اعترف الرئيس الفلسطيني، ان «الميثاق الوطني تقادم بعض الشيء». واخذ تغيراً جوهرياً يطرأ على شكل ومضمون الخطاب السياسي الفلسطيني، وبدأت عبارات «تحدي السلام» و«سلام الشجعان» تدخل، لأول مرة، لغة القاموس السياسي الفلسطيني. كما عبّر الرئيس الفلسطيني، في اكثر من مناسبة، عن استعداده لاجراء مفاوضات مباشرة مع رئيس الحكومة الاسرائيلية. وبلغ هذا المسار ذروته في قبول منظمة التحرير الفلسطينية السماح لوفد فلسطيني في اطار وفد اردني ـ فلسطيني لا يشارك فيه أحد من مواطني القدس أو الشتات أو من المنظمة نفسها، بالانخراط في المفاوضات الثنائية التي بدأت في مدريد.

ومجمل هذه التحولات انعكست، بصورة مباشرة، على الموقف الفلسطيني ازاء الوضع الداخلي في اسرائيل واحتمالات التغيير فيها باعتبار ذلك شرطاً رئيساً، إنْ لم يكن حاسماً، لنجاح او فشل التسوية الجارية الآن.

لم تكن هذه التحولات بهذا الحجم والمستوى والسرعة ثمرة تراكم نضج طبيعي للوعي السياسي الفلسطيني، بل جاءت على هذا النحو نتيجة تحولات دراماتيكية مذهلة في سرعتها للاوضاع على الصعيدين الدولي والاقليمي.

في البداية شكّلت الانتفاضة رافعة هذا التغيير. فالانتفاضة، بطابعها الشامل والمستمر وضعت قضية الشعب الفلسطيني في صدارة الاحداث، وفرضت على المجتمع الدولي ضرورة ايجاد حل لمشكلة الشعب الفلسطيني، يأخذ بعين الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني، سواء من خلال قيام كيان فلسطيني مستقل أو مرتبط، كونفدرالياً، بالاردن. واصبح يلتقي عند هذا الهدف قطاع واسع ومقرر من المجتمع الدولي والدول العربية والفلسطينيين وبعض الاسرائيليين وخاصة في حزب العمل. وقد عزّز هذا الاتجاه ان مناخاً دولياً لانهاء الصراعات الاقليمية وبؤر التوتر في العالم بدأ يتشكل ويسير على قدم وساق. وجاءت الانتفاضة عند نقطة حرجة في تاريخ المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ نقطة كان فيها «وهم» العودة لمرحلة ما قبل العام ١٩٨٢، وبعث استراتيجية الكفاح المسلح القديمة ما زال عالقاً في الاذهان، وكانت جراح محاولات العودة لما قبل العام ١٩٨٢ عبر حروب المخيمات ما زالت تنزف دماً. وفي ما كان عناد الواقع والمتغيّرات الدولية والاقليمية يستعصيان على «وهم» العودة لما قبل العام ١٩٨٢، كانت استراتيجية الكفاح المسلح تخبو وتتآكل، وتواجه بسؤال جدواها وسلامتها، فكرياً، وسياسياً، وعملياً.

الى جانب ذلك، جاءت الانتفاضة في لحظة لم تكن فيها منظمة التحرير الفلسطينية تجاوزت، بصورة أكيدة وحاسمة، مسلسل تقسيمها، والسيطرة عليها، والمسّ بشرعية تمثيلها من قبل الوضع الرسمي العربي الذي كان، بدوره، يعاني أشكالاً متعدّدة من الحروب والتمزقات والخلافات. وكانت قمّة عمان التي احتلت فيها الحرب العراقية ـ الايرانية المركز الأول في سلّم الاولويات، دليلاً ومؤشراً واضحين على تراجع وزن ومكانة القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي في